



تحول عصيان معتقلين سجن حماة المركزي، إلى سابقة في سجون النظام السوري، مع نجاح المعتقلين في إجبار النظام على الخضوع للعديد من مطالبهم، على الرغم من استمراره في المناورة ومحاولة الإخلال بوعوده، هذا النجاح لم يتحقق في احتجاجات وتحركات سابقة شهدتها سجون سورية أخرى، لظروف متعددة، ليصبح عصيان سجن حماة المركزي نموذجاً من الممكن أن يمتد إلى معتقلات أخرى للنظام في حال توفر ظروف ملائمة.

وصل مجموع المفرج عنهم من معتقلين سجن حماة المركزي منذ انطلاق العصيان بداية الشهر الحالي، إلى نحو 125 معتقلًا من أصل أكثر من 800 سجين سياسي في السجن، على الرغم من أن النظام أخل بوعوده للمعتقلين بإطلاق أعداد كبيرة منهم، أمس الخميس، مقابل إنهاء عصيانهم، وأطلق سراح أربعة سجناء فقط.

إطلاق دفع من السجن:

وكان المعتقلون في السجن ينتظرون إطلاق دفعه كبيرة منهم بعد الوعود التي تلقواها من إدارة السجن وقائد شرطة حماة بإطلاق سراح جميع المعتقلين، وإنهاء ملف السجن نهائياً قريباً، وذلك بعد أن سيطروا، أمس الأول الأربعاء، مجدداً على مبني السجن الذي يحوي المهاجع، قبل أن يوافقوا على تعليق العصيان حتى يوم أمس، الخميس.

وقال رئيس الهيئة السورية لفك الأسرى والمعتقلين فهد الموسى، لـ"العربي الجديد"، إن عدم إطلاق سراح أي معتقل خلال الأيام الماضية، خلافاً للاتفاق السابق الذي قضى بالإفراج يومياً عن دفعه من المعتقلين، أثار استياء المعتقلين، ما دفعهم، عصر الأربعاء، إلى احتجاز ضابط برتبة مقدم وثمانية عناصر من السجن، إضافة إلى السيطرة على كامل السجن، قبل أن يحضر قائد الشرطة ويستدعي ثلاثة من ممثلي المعتقلين، ويحصل أحدهم بوزير الداخلية الذي أخبرهم بأن ملف السجن سيُبحث مع الأمن القومي ومع رئيس محكمة الإرهاب القاضي رضا موسى، وستتم تسوية ملفات جميع المعتقلين.

ثم اجتمع قائد الشرطة مع ممثلي عن المعتقلين، وتوصل معهم إلى اتفاق جديد يقضي بتعليق العصيان، على أن تصدر الخميس (أمس) دفعة أسماء كبيرة بعد اجتماع الأمن القومي بدمشق مع محكمة الإرهاب، لزيادة أعداد المخلّ سبيلاً، ووعدهم بأن يتم تسريع الإجراءات، خصوصاً بالنسبة للحالات التي فيها أكثر من معتقل من العائلة الواحدة، إضافة إلى موضوع المعتقلين الموجوبين لصالح المحكمة الميدانية.

لا ثقة بوعود النظام:

وبحسب الموسى، قال السجناء إنهم مصممون على أن يُفرج عنهم جميعاً، أو يموتو جميعاً في السجن، وإنهم لا يثقون أبداً بوعود النظام لأنه يخل بها دائماً، وطلب المعتقلون من قائد الشرطة تدخل الهلال الأحمر لنقل المعتقلين إلى مناطقهم، لكنه رفض ذلك، وأبلغهم بأن ملف سجن حماة بات بيد وزارة الداخلية، ولم يعد لوزارة العدل علاقة بهذا الأمر، وأضاف الموسى أن الطرفين اتفقا بعد ذلك على تعليق العصيان، وإطلاق سراح الضابط وعناصر الشرطة المحتجزين كمبادرة حسن نية من قبل المعتقلين، معبقاء جميع أفراد الشرطة والضباط خارج الباب الرئيسي الداخلي، وبقاء الباحات والغرف مفتوحة، ومن دون إجراء أي تأمين أو تفقد أو تدخل لإدارة السجن داخل جناح المعتقلين.

ولفت إلى أن ضباطاً رفيعي المستوى حضروا، صباح أمس الأول الأربعاء، إلى سجن حماة المركزي، وهو مكلفون من القصر الجمهوري وبإشراف وزير العدل، لإجراء تحقيق عن أساليب العصيان في السجن، علماً أنه كانت هناك لجنة مماثلة سابقة أنهت أعمالها منذ أسبوع، معرباً عن اعتقاده بأن الغاية من هذه اللجان الأمنية دراسة أساليب العصيان، وكيفية تفادى أعمال مماثلة في سجن حماة والسجون الأخرى.

وتحدث الموسى عن حالات العصيان التي شهدتها السجون الأخرى، فلفت إلى أنه منذ العام 2012 جرت في سجن حمص عشر حركات احتجاج وعصيان وإضراب عن الطعام، وسيطر المعتقلون هناك على السجن القديم وقاموا بإدارته ذاتياً لأكثر من سنة ونصف، كما شهد العام 2014 إضراباً شاملاً عن الطعام، حضر على أثره إلى السجن ممثل رئيس النظام نواف الملحم ووعدهم أن يكون الجميع في منازلهم قبل عيد الفطر بتسوية أو عفو خاص، لكن لم يتم الإفراج سوى عن أعداد قليلة من المعتقلين، تبيّن في ما بعد أنهم دفعوا مبالغ طائلة لأشخاص في الأمن القومي أو لجان الدفاع الوطني، وكان أشهر السماسرة آنذاك المحامي كنان عباس.

وأضاف: بعد فترة وجيزة توقفت الإفراctions، وتم الغدر بمئة معتقل نقلوا من سجن حمص إلى فرع أمن الدولة بحمص على أن يخلّ سبيلهم مباشرةً من هناك، إلا أنهم ما زالوا حتى الآن في الأقبية السرية للفرع. وأوضح الموسى أن هناك معتقلين من سجن حمص اقتاتهم الشرطة العسكرية لحضور جلسات محكمة الإرهاب بدمشق، فقادت المحكمة بتنفيذ تهم جديدة لهم، وأودعتهم سجن عدرا ولم يعودوا إلى سجن حمص المركزي.

لا نتائج إيجابية:

ورأى أن الأساليب الحقيقة لعدم تحقيق احتجاجات سجن حمص أية نتائج إيجابية، أنه لم يكن لهم آنذاك أية مناصرة إعلامية أو سياسية دولية، خلافاً لسجناء حماة الذين ترافق عصيانهم مع انعقاد مباحثات جنيف، وكانت مطالب المعتقلين جزءاً من القرار الأممي 2254 الذي تضمن إطلاق سراح جميع المعتقلين، فيما تسعى سوريا إلى تبييض صورة النظام في هذا الملف، إضافة إلى محاولة تلميع صورة نواف الملحم الذي يقوم بالواسطة بين معتقلي سجن حماة والنظام، وصورة معارضة حميميم المحسوبة على سوريا، بهدف إدخالها في حل ملف المعتقلين، وإكسابها قبولاً شعبياً. وأوضح أن النظام فوجئ بعصيان سجن حماة لأنه قام قبل سنة بترحيل تعسفي لعشرين معتقلاً من سجن حماة وزعهم على سجن الازمية والسويداء، وكان يعتبرهم المحرك لأي عصيان محتمل في السجن.

وأعرب الموسى عن اعتقاده بأن مبادرة كبير المفاوضين في وفد المعارضة السورية المفاوض محمد علوش، لتبادل أسرى

النظام الموجدين لدى "جيش الإسلام" مع معتقلي سجن حماة، أخرجت المجتمع الدولي والنظام الذي تجاهل مصير أسراء عند "جيش الإسلام" قبل بتطبيق الاتفاق حتى يحصر الأمر بسجين حماة ويتفادى بذلك فتح ملف المعتقلين على مستوى سورية، وإجراء عملية تبادل كاملة للأسرى الموجدين لدى الفصائل مقابل المعتقلين الموجدين لدى النظام الذين يعتبرهم رهائن يساوم عليهم في الملف السياسي.

وفضلاً عما سبق، أوضح الموسى أن هناك ظروفاً محلية ولو جستية ساعدت على نجاح عصيان سجناء حماة حتى الآن وفشل في السجون الأخرى، مشيراً إلى أن العصيان في سجن حماة ينظمه ويقوده عادة السجناء السياسيون الذين يلقون دعماً ومساندة من بقية الأجنحة في السجن من أصحاب الجرائم العادلة، لأن بقية المحكومين والموقوفين في سجن حماة يتغاضفون مع المعتقلين السياسيين، وهو لاء وإن كانوا مجرمين، إلا أن أهاليهم في حمص وحماة يتعرضون للقصف والمجازر والمحاصر والتوجيع، وبالتالي لديهم نقاوة على النظام ويتعاطفون مع المعتقلين السياسيين.

وأشار إلى أن جميع المعتقلين يعرفون بعضهم بعضاً، ولا يمكن وبالتالي لأجهزة الاستخبارات أن تزرع مخبرين بينهم، حيث هناك عملية فرز دائمة بين المعتقلين، وأي شخص يُشك بأنه عميل للاستخبارات، يتم طرده خارج الجناح بطريقة أو بأخرى، لذلك لا يمكن مراقبة نيات المعتقلين وتحركاتهم بشكل جيد من قبل إدارة السجن وأجهزة الاستخبارات.

أما بقية السجون، مثل اللاذقية وطرطوس والسويداء، فبحسب الموسى، لا يمكن لجناح المعتقلين أن يقوم بأي تمرد لأنه لا يلقى أي دعم من بقية أجنحة المحكومين من الجرائم الجنائية، بل على العكس فإن السلطات داخل السجن تستعين ببقية السجناء المؤيدين لها لقمع أي احتجاج داخل السجن، وهناك تشبيح يومي داخل السجن على المعتقلين، بالتعاون مع إدارة السجن ومؤسسة الاتصالات، أما الهاتف الخليوية فهي مراقبة من قبل السجناء المؤيدين للنظام، ويتم فرض إتاوات على المعتقلين لصالح بعض السجناء المتنفذين ضمن سياسة ممنهجة من إدارة السجن لإنهاك المعتقلين بشكل عام، كما يمكن لإدارة السجن وأجهزة الاستخبارات زرع عملاء بين المعتقلين لمراقبة أحديتهم وتحركاتهم.

أما في سجن عدرا المركزي بدمشق، فأشار الموسى إلى وجود فرع كامل للاستخبارات بداخله لمراقبة المعتقلين والتحقيق معهم والتنكيل بهم، وفرض جو من الرعب عليهم بشكل دائم، فضلاً عن التضييق على الهواتف المحمولة، لافتاً إلى أن سجن عدرا كبير وفيه معتقلون من كل سوريا وبأعداد كبيرة، وأغلبهم لا يعرفون بعضهم، ولا توجد ثقة بينهم، وتستطيع الاستخبارات زرع عملاء بينهم ينقلون لإدارة السجن كل حركة وكلمة يقوم بها المعتقلون.

وأوضح الموسى أن سجون حلب ودير الزور ودرعا، تقع ضمن مدن محاصرة بالأصل، والسجن يكون جزءاً من المربع الأمني ويختضن لإدارة الحاجز العسكرية والجيش، حتى أنه في إحدى الفترات لم يدخل طعام لسجن حلب لمدة أشهر، لذلك لا توجد آلية إمكانية لإدخال هواتف محمولة لهذه السجون والتواصل مع العالم الخارجي.

وعن بقية السجون، قال الموسى إنها سجون عسكرية وأفرع استخبارات ومعسكرات اعتقال في المطارات والفرقة الرابعة والحرس الجمهوري، وهي تماثل معسكرات الاعتقال النازية، وأغلبها لا يسمح فيها بزيارات للأهالي، ولا تكون مع المعتقلين أي أموال لدفع رسى لإدخال الهواتف، ويفتقدون للقوة البدنية التي يجعلهم يفكرون بالتمرد نتيجة ضعف أجسادهم بسبب سوء التغذية. وأعطى مثلاً على ذلك، وضع المعتقلين في معسكر دير شمبل وفي معسكر مطار حماة العسكري، حيث لا تتعدى وجبة طعامهم اليومية حبة زيتون واحدة، وربع رغيف خبز وعشرين غرام برغل أو رز، وهذا النظام الغذائي هو نوع من أنواع التعذيب حتى الموت وهو ينطبق على كل معسكرات الاعتقال السورية وأفرع الاستخبارات.

أساليب قمع:

وحول أساليب استجابة السلطات لمطالب المعتقلين في سجن حماة بتبدل مدير السجن العميد زياد محمد، وتعيين العقيد جاسم الخلف مكانه، أوضح الموسى أن ذلك يعود إلى فشل محمد في منع حصول العصيان بالسجن على الرغم من

الأساليب القمعية التي اتبعها، وليس استجابة لمطالب المعتقلين.

كما لفت الموسى إلى أن النظام يسيطر على مدينة حماة، والأوضاع مستقرة فيها مدنياً واقتصادياً، وأي مجرزة داخل السجن قد تقود إلى اضطرابات في المدينة، وقد تتحول إلى انتفاضة شعبية كما حصل في العصيان المدني عام 2011، خصوصاً أن فصائل حماة أكدت استعدادها لإدخال عناصر انفصالية إلى داخل المدينة لمساعدة المعتقلين داخل السجن، وهذه العملية وإن كانت خاسرة، إلا أنها تربك الوضع الأمني للنظام.

العربي الجديد

المصادر: